سلوكيات المستفيدين من المال العام

س: ذكرت في حلقة سابقة أن المال العام يستفيد منه الجميع، فما هو السلوك الصحيح للمستفيد من المال العام، إزاء هذا المال؟

ج: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

فإن المال العام - كما ذكرت - لا ينفك عن الاستفادة منه أحد من الناس، ولقد قيل إن من يقارن بين ما ينفقه على نفسه من ماله أو دخله الخاص، وما يستفيده من المال العام، يجد النوع الثاني أكبر من النوع الأول، فمن من الناس لا يستفيد من الحدائق والمتنزهات أو الشوارع والكباري والقناطر والترع ووسائل النقل العام من مختلف الأشكال، ودور القضاء والمستشفيات ومراكز الأمن ودور العلم من جامعات ومدارس، ودور العبادة من مساجد وغيرها مما يصعب على الحصر ويفوق القدرة على العد. إننا نعيش في ظل الخدمات العامة تحيط بنا من كل جانب، ونستفيد من المال العام بأكثر من طريق، ولذا فإن سلوك الناس حيال هذه الأموال العامة، على جانب كبير من الأهمية، فهو إن كان سلوكاً رشيداً أدى إلى المحافظة على المال العام وحسن الاستفادة منه، وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة للناس أما إن كان سلوك الناس غير رشيد فإنه يقود إلى تبديد المال العام وتقليل عمره الإنتاجي، وجعل الانتفاع منه قليلاً، وينعكس ذلك على مستوى المعيشة بالانخفاض.

س: هل نستطيع ضرب الأمثلة لهذا السلوك غير الرشيد، حتى يتعرف عليه المستمع؟

ج: إن الأمثلة على ذلك لا تقع تحت حصر، وسلوكيات الناس الخاطئة إزاء المال العام يعرفها كل من يرتكبها أو يشاهدها، وغيبة الوعي هي التي تجعل الشخص يقع في السلوك الخاطئ دون تقدير كاف لعواقبه، فمثلاً إلقاء الملوثات في النيل سلوك

يفعله العديد من المصانع ويعقب ذلك الكثير من الأمراض، والكثير من تكاليف تنقية الماء لاستخدامه، وإهدار الماء في المنازل والمصالح بسبب عدم صيانة الصنابير يبدد ملايين الأمتار من الماء، في الوقت الذي تحرم فيه الكثير من المناطق من الماء الصالح للشرب.

والاستخدام السيئ للحافلات العامة من سائقيها، يقود إلى إهلاكها قبل نهاية عمرها الافتراضي، وتقطيع الركاب لجلود الكراسي في هذه الحافلات إما عبثاً وإما للحصول على قطعة الأسفنج التي بداخل الجلد، وإضاءة الشوارع نهاراً، وإضاءة المصالح الحكومية في نهار الصيف دون حاجة، والكتابة على حائط المدرسة والجامعة، وحفر الأسماء على المدرجات والطاولات بهذه المؤسسات والعبث بمحتويات المكتبات العامة.

واستخدام رصيف الشارع لوقوف السيارات وغير ذلك من الإشغالات والتضييق على المشاة، والحفر في الشوارع عشوائياً، كلما تم رصف الشارع أعيد حفره مرة ثانية، واستخدام السيارات العامة لقضاء المصالح الخاصة، كل هذه أمثلة قليلة من السلوكيات الخاطئة إزاء المال العام من الذين يستفيدون منه.

س: كيف نرشد هذه السلوكيات بما يؤدى إلى حسن الاستفادة من المال العام؟

جـ: يتم ترشيد هذه السلوكيات إذا نحن غرسنا في النفوس حرمة المال العام، وأن الإسراف فيه أو تضييعه أخطر بكثير من الإسراف أو التبديد للمال الخاص.

إن تبديد المال الخاص هو تضييع لحق فرد واحد، أما إضاعة المال العام فهي جريمة في حق الملايين، سيخاصم المضيع فيها الملايين من الأغنياء والفقراء والمساكين وعامة الشعب أصحاب الحقوق في المال العام.

يقول سيدنا علي في هذا الخصوص «بئساً لمن خصمه يوم القيامة الفقراء والمساكين والمدفوعون والسائلون»[٥] أي عامة الناس من الضعاف الذين تضيع حقوقهم في ظل إضاعة المال العام من قبل البعض. ويشير إلى هذه القضية أيضا سيدنا عمر فيقول للولاة على المال العام: «لا يترخص أحدكم في البرذعة أو الحبل أو القتب فإن ذلك للمسلمين ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب، فإن كان لإنسان واحد رآه عظيماً، وإن كان لجماعة المسلمين إرتخص فيه وقال: مال الله»[٦] وانظر إلى شخص يرى إضاءة لمبة في بيته نهاراً إضاعة كبيرة، وينظر إلى شارع بأكمله مضاء نهاراً، ولا يحرك ساكناً، فالأول مال خاص يضيع فيراه كبيراً، والثاني مال عام يضيع فلا يأبه أحد لذلك، إن إيقاظ الإحساس بحرمة المال العام وإيقاظ الإحساس بوجود اليوم الآخر الذي يحاسب فيه الناس على سلوكياتهم هذه، هو الذي يمكن أن يحمى المال العام ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[المطففين:٤-٦]

إن إضاعة المال الخاص، إساءة إلى فرد معين بينما إضاعة المال العام عدوان على جماهير الأمة، وإذا أمكن تعويض صاحب المال الخاص عند التوبة، فكيف يمكن لمن اعتدى على الجماهير ذات الملايين أن يرد إليها حقوقها، والتي لابد من ردها، كي تقبل توبته. نسأل الله تعالى أن يبصرنا ويفقهنا في ديننا.

(٥) نهج البلاغة جـ٣صـ٢٦.
(٦) الأموال لأبى عبيد صـ٢٦٨.